

Distr.: General  
23 November 2015  
Arabic  
Original: English/French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الرابعة والعشرون  
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
وفقاً للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والفقرة ٥  
من مرفق قرار المجلس ٢١/١٦

النيجر

هذا التقرير يجمع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات الواردة من الدولة المعنية، وفي تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وفي غير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. والتقرير مقدم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات. وللإطلاع على النص الكامل، يُرجى العودة إلى الوثائق المرجعية. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير والبيانات العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٧/١١٩، وقد ذُكرت على نحو منهجي في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وُزعت في إعداد التقرير دورية الاستعراض والتطورات التي حدثت في تلك الفترة.



## أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

ألف - نطاق الالتزامات الدولية<sup>(١)</sup>١ - المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>

الحالة في أثناء الجولة السابقة	الإجراءات المتخذة بعد الاستعراض	لم يصدق عليها/ لم تقبل
التصديق أو الانضمام أو الخلافة	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٧)	البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (٢٠١٤)
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٦)	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠١٢)
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٦)	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠١٥)
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٩)	
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب) (١٩٩٨)	
	اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠)	
	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (٢٠٠٤)	
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٢٠٠٩)	
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨)	
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (توقيع، ٢٠٠٧)	
التحفظات و/أو الإعلانات	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تحفظ، المواد ٢(د) و(و) و(هـ) و(أ) و(ب) و(٤)١٥) و١٦(ج) و(هـ) و(ز) و(١)٢٩؛ وإعلان، المادة ٥(ب)) (١٩٩٩)	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (إعلان، المادة ٣(٢))، (سن التحديد الدنيا ١٨ سنة) (٢٠١٢)
إجراءات الشكاوى والتحقيقات والإجراءات العاجلة <sup>(٣)</sup>	البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٦)	البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٤)
	البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٨ (٢٠٠٤)	العنصري، المادة ١٤
	اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة ٢٠ (١٩٩٨)	البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان ١٠ و ١١
	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٦ (٢٠٠٨)	

الحالة في أثناء الجولة السابقة	الإجراءات المتخذة بعد الاستعراض لم يصدق عليها/ لم تقبل
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (توقيع، ٢٠٠٧)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤١
	اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان ٢١ و ٢٢
	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم الشكاوى
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادتان ٧٦ و ٧٧
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادتان ٣١ و ٣٢

## ٢- صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة

الحالة في أثناء الجولة السابقة	الإجراءات المتخذة بعد الاستعراض لم يصدق عليها
التصديق أو الانضمام أو الخلافة	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
	البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ <sup>(٧)</sup>
	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ <sup>(٩)</sup>
	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ورقم ١٨٩ <sup>(١٠)</sup>
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بروتوكول باليرمو <sup>(٤)</sup>	
الاتفاقيات الخاصة باللاجئين وعديمي الجنسية <sup>(٥)</sup>	
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية الأولى والثانية <sup>(٦)</sup>	
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ما عدا الاتفاقيتان رقم ١٣٨ و ١٨٢ <sup>(٨)</sup>	
اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم	

١- أفادت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) أنه رغم التوصيات التي تلقاها النيجر أثناء جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى<sup>(١١)</sup>، فقد أبقى النيجر على تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(١٢)</sup>. وطلبت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى النيجر بذل جهود من أجل سحب تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(١٣)</sup>.

٢- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري (الفريق القطري) أن النيجر اعتمد، وفقاً لالتزاماته في أثناء جولة الاستعراض الأولى<sup>(١٤)</sup>، مشروع القانون الذي يجيز التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(١٥)</sup>.

## باء- الإطار الدستوري والتشريعي

٣- أفاد الفريق القطري بأن دستور عام ٢٠١٠ جسد عودة النيجر إلى حياة دستورية وبأن المؤسسات اللازمة لإرساء الديمقراطية وسيادة القانون قد أنشئت<sup>(١٦)</sup>.

٤- ولاحظت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان أن النيجر لم يوائم بعد قوانينه الوطنية مع ما صدق عليه من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل ومناهضة العبودية ومحاربة الفقر<sup>(١٧)</sup>.

٥- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بتضمين التشريعات النيجرية تعريفاً للتمييز العنصري يتفق مع أحكام الاتفاقية<sup>(١٨)</sup> وبمواءمة قانون العقوبات مع الاتفاقية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٩)</sup>.

## جيم- الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة

٦- لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري الجهود التي يبذلها النيجر في سبيل إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. بيد أن اللجنة أعربت عن أسفها لأن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لم تعتمد بعد تلك اللجنة الوطنية ضمن الفئة ألف<sup>(٢٠)</sup>. وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بالإسراع في بحث التقارير السنوية للجنة الوطنية بغية تيسير طلب اعتماد هذه المؤسسة من قبل اللجنة الدولية؛ كما أوصت بتزويد اللجنة الوطنية بمخصصات مهمة من الميزانية تسمح لها بتنفيذ خطة عملها السنوية، وخاصة بإنشاء فروع لها في جميع مناطق البلد<sup>(٢١)</sup>.

## ثانياً- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٧- لاحظت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان أن النيجر ينوي وضع خطة عمل من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى وأن الاستعراض الدوري الشامل كان له دور في ميادين منها مناهضة العبودية. وقد نوهت برغبة الحكومة في تضمين خطة العمل جميع التوصيات المقدمة في الاستعراض<sup>(٢٢)</sup>.

## ألف - التعاون مع هيئات المعاهدات

## ١ - حالة تقديم التقارير

هيئة المعاهدة	في الاستعراض السابق	الملاحظات الختامية الواردة منذ الاستعراض السابق	آخر ملاحظات ختامية	حالة الإبلاغ	آخرة تقرير قدم
لجنة القضاء على التمييز العنصري	آب/أغسطس ١٩٩٨	٢٠١٣	آب/أغسطس ٢٠١٥	سيُقدم في عام ٢٠١٩ التقرير الجامع للتقاريرين الثاني والعشرين والثالث والعشرين	
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ١٩٩٠	
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	آذار/مارس ١٩٩٣	-	-	تأخر تقديم التقرير الثاني منذ عام ١٩٩٤	
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٠١٥	-	لم يُنظر بعد في التقرير الجامع للتقاريرين الثالث والرابع	
لجنة مناهضة التعذيب	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ١٩٩٩	
لجنة حقوق الطفل	حزيران/يونيه ٢٠٠٩	٢٠١٥ (البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، ٢٠١٥)	-	لم يُنظر بعد في التقرير الجامع للتقارير من الثالث إلى الخامس؛ والتقرير الأولي بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ وتأخر منذ عام ٢٠١٤ تقديم التقرير الأولي بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	
اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ٢٠١٠	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	-	٢٠١٥	-	لم يُنظر بعد في التقرير الأولي	

## ٢- الردود على طلبات المتابعة المحددة التي قدمتها هيئات المعاهدات

### الملاحظات الختامية

هيئة المعاهدة	التاريخ المقرر	الموضوع	مقدم في
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠١٦	مركز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وحملات التوعية المتعلقة بالعبودية، وتسوية المنازعات بين الجماعات الإثنية؛ والتدريب في مجال حقوق الإنسان <sup>(٢٣)</sup>	

٨- لاحظ الفريق القطري الجهود التي يبذلها النيجر في سبيل تدارك التأخير في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وقد أتاح إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في عام ٢٠١٠ إعداد وإقرار تقارير كثيرة اعتمدت في مجلس الوزراء المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥<sup>(٢٤)</sup>. ونوهت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان بإنشاء هذه اللجنة<sup>(٢٥)</sup>.

٩- وفي عام ٢٠١٠، وجهت لجنة القضاء على التمييز العنصري رسالة إنذار مبكر وإجراء عاجل إلى النيجر بشأن حالة الطوارئ وأثر الإشعاع النووي الناجم عن استغلال اليورانيوم في شمال البلد<sup>(٢٦)</sup>.

## باء- التعاون مع الإجراءات الخاصة<sup>(٢٧)</sup>

الحالة أثناء جولة الاستعراض السابقة	الحالة الراهنة
لا	نعم
الزيارات المضطلع بها	العبودية
الزيارات الموافق عليها من حيث المبدأ	-
الزيارات المطلوبة	الفقر المدقع
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	ووجهت إلى الحكومة رسالة واحدة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. وردت الحكومة على الرسالة.
تقارير المتابعة والبعثات	

## جيم- التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١٠- أجرت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان زيارة إلى النيجر في عام ٢٠١٢<sup>(٢٨)</sup>. ولمست إرادة سياسية فيما يتعلق بتحسين الأداء على صعيد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

## ثالثاً- تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

### ألف- المساواة وعدم التمييز

١١- أفادت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، بأن النساء، علاوةً على كونهن الأكثر تأثراً بالفقر، ما زلن يواجهن نقص التمثيل في مناصب صنع القرار، وما زالت الفرص المتاحة لهن للوصول إلى سوق العمل والخدمات الأساسية محدودة، وما زلن يتعرضن للحرمان من حيث الوصول إلى ملكية الأرض والإرث. وتبلغ نسبة النساء المتعلمات ١٨,٢ في المائة فقط، مقارنةً بنسبة ٤٢,٨ في المائة من الرجال. وقد تراجع النيجر من المرتبة ١٥١ إلى المرتبة ١٨٧ في مؤشر المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٤<sup>(٣٩)</sup>.

١٢- ولاحظت مفوضية شؤون اللاجئين أن النيجر قبل، أثناء استعراضه الدوري الأول<sup>(٣٠)</sup>، التوصيات المتعلقة بتحسين تشريعاته وسياساته وممارساته في مجال المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني والاستجابة إليه. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، فمن الضروري المضي في تعزيز تدابير الوقاية والاستجابة<sup>(٣١)</sup>.

١٣- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بالإسراع في اعتماد قانون الأسرة والسهر على تطبيقه، والقيام في الآن ذاته بتنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل العشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. وأوصت اللجنة أيضاً بتنظيم حملات لتوعية عامة الناس، ولا سيما الزعماء التقليديين والدينيين<sup>(٣٢)</sup>. وقدمت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان توصية مماثلة<sup>(٣٣)</sup>.

١٤- وشددت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة على ضرورة التصدي على سبيل الأولوية لمسألة التمييز المتجذر ضد العبيد السابقين والمنحدرين من العبيد ولالأعراف والمعتقدات التقليدية والدينية التي تنطوي على تمييز. وأوصت بأن يواصل النيجر إذكاء الوعي بهذه القضايا<sup>(٣٤)</sup>. وإضافة إلى ذلك، حثت النيجر على تعديل قانونه الجنائي بإضافة إشارة صريحة إلى حظر التمييز على أساس الأصل<sup>(٣٥)</sup>.

١٥- ولاحظت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات أن قانون العمل الجديد وسّع قائمة الأسباب التي يُحظر التمييز على أساسها وشددت العقوبات المفروضة على المتورطين في التمييز<sup>(٣٦)</sup>.

### باء- الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي

١٦- أفاد الفريق القطري بأن عقوبة الإعدام لم تُلغ بعد على الرغم من الإرادة السياسية للحكومة، كما لاحظ أن الجمعية الوطنية لم تناقش بعد مشروع القانون الذي يميز للنيجر

الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٣٧)</sup>.

١٧- وأشار الفريق القطري إلى أن النيجر يواجه انعدام الأمن على حدوده ومصادر ضعف أخرى مثل التوترات السياسية المتصلة بقرب موعد الانتخابات، علاوةً على تركيبة سكانية يغلب عليها الشباب غير المتعلمين والعاطلون عن العمل وفاقدوا الأمل، وهم شباب معرضون للتعبئة والتجنيد لدى الجماعات المسلحة العنيفة<sup>(٣٨)</sup>. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٥، هاجمت مجموعة بوكو حرام محافظات كثيرة في النيجر<sup>(٣٩)</sup>. وأعرب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن انشغاله العميق إزاء هذه الهجمات<sup>(٤٠)</sup>.

١٨- وأشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى ما ارتكبه مجموعة بوكو حرام من أعمال قتل واختطاف للمدنيين وهجوم على أهداف مدنية محمية واستخدام للأطفال في أعمال القتال والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والتعذيب أو إساءة المعاملة<sup>(٤١)</sup>. وأوصت المفوضية بأن يعزز النيجر ويوسع جهوده الرامية إلى حماية المدنيين، بما في ذلك في سياق عمليات قمع التمرد<sup>(٤٢)</sup>. وأفادت المفوضية بأن من الواجب اتخاذ تدابير خاصة لحماية ضحايا بوكو حرام، لا سيما الضحايا الأطفال وضحايا العنف الجنسي، وضمان حصولهم إلى الخبر الكامل، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي<sup>(٤٣)</sup>.

١٩- ولاحظت مفوضية شؤون اللاجئين أن البنات والنساء المشردات يتعرضن لخطر العنف الجنسي والجنساني. وتواجه منطقة ديفا خطراً خاصاً بسبب حالة الطوارئ. وأوصت المفوضية بأن يحسن النيجر تنفيذ الآليات الرامية إلى منع ذلك العنف والاستجابة إليه عن طريق بناء قدرات الجهات الفاعلة الحكومية المختصة<sup>(٤٤)</sup>.

٢٠- وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين بإتاحة سبل الانتصاف للنساء والبنات اللاتي اتُهكت حقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك بسبب العنف الجنسي، كما أوصت باتخاذ تدابير من أجل التصدي لوصم الضحايا<sup>(٤٥)</sup>.

٢١- ولاحظت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان أن العنف بالمرأة، بما فيه العنف المادي واللفظي والنفسي، لا يزال مقبولاً في المجتمع<sup>(٤٦)</sup>. وشجعت على إعادة النظر في القوانين النيجرية التي تميز ضد النساء والأطفال، وتطبيق قوانين تتفق وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بغية قطع دابر العنف الجنسي تجاه النساء والأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية<sup>(٤٧)</sup>.

٢٢- ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة أن ممارسة 'واهايا' أو الزواج بالخامسة تقوم على شراء امرأة أو فتاة واستعبادها تحت قناع الزواج<sup>(٤٨)</sup>. وأوصت المفوضية بأن يحظر النيجر قانوناً تقاليد الزواج المبكر أو القسري<sup>(٤٩)</sup>.



٢٣- ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة أن النيجر يسجل أعلى نسب زواج الأطفال في العالم: فنحو ٧٥ في المائة من البنات دون سن الثامنة عشرة متزوجات<sup>(٥٠)</sup>. وأفادت بأن انعدام المساواة في الحد الأدنى لسن الزواج في القانون المدني، وهو سن الخامسة عشرة للبنات والثامنة عشرة للأولاد، يشكل تمييزاً مباشراً ضد البنات<sup>(٥١)</sup>. وأوصت مفوضية حقوق الإنسان بإنشاء آلية لإبطال الزواج القسري<sup>(٥٢)</sup>. وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين ببناء قدرات جميع الجهات المعنية من أجل تعزيز حماية النساء والأطفال<sup>(٥٣)</sup>.

٢٤- ولاحظت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات أن النيجر كان قد وافق، في استعراضه الدوري الأول<sup>(٥٤)</sup>، على جميع التوصيات المتعلقة بمناهضة العبودية وضمان أن يكون المتورطون في تلك الممارسات موضوع ملاحقة فعلية وأن يُقدّم للضحايا الحماية والجبر<sup>(٥٥)</sup>.

٢٥- واعترفت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بالخطوات التي اتخذتها حكومة النيجر في سبيل مناهضة أشكال الرق المعاصرة، لا سيما إضفاء طابع الجريمة على أفعال الاستعباد<sup>(٥٦)</sup>. وأوصت بأن يُجري النيجر دراسةً قطريةً شاملةً بشأن مدى تفشي العبودية والممارسات الشبيهة بها وبشأن الحماية والمساعدة التي يحتاجها الضحايا، ويضع بالاستناد إلى هذه الدراسة استراتيجية وخطة عمل وطنيتين من أجل القضاء على جميع أشكال الرق والتمييز على أساس الأصل<sup>(٥٧)</sup>.

٢٦- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بدمج كل الإجراءات الرامية إلى محاربة الرق والعبودية في السياسة الوطنية للعدالة وحقوق الإنسان وكذلك في خطة العمل العشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥<sup>(٥٨)</sup>.

٢٧- ونوهت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان باعتماد قانون منع الاتجار بالبشر، لكنها ظلت قلقة إزاء استمرار الاتجار بالأطفال<sup>(٥٩)</sup>. وطلبت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة توسيع نطاق تطبيق الدراسة المزمع إجراؤها بشأن الاتجار بغية تضمينها جميع أشكال الرق المعاصرة وكذلك التقليدية<sup>(٦٠)</sup>. وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن النيجر اعتمد خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وعهد بتنفيذها إلى الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٦١)</sup>. وأوصت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بأن يعتمد النيجر التعديلات التشريعية اللازمة لضمان استفادة جميع الضحايا من تفعيل الوكالة وأنشطتها<sup>(٦٢)</sup>. وأوصت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات أيضاً بأن يتخذ النيجر جميع الخطوات اللازمة لضمان ملاحقة المتورطين في الاتجار بالأطفال وفرض عقوبات عليهم<sup>(٦٣)</sup>.

٢٨- وكانت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة قد أبلغت بأنه على الرغم من إحراز تقدمٍ فإن معدل انتشار عمل الأطفال في النيجر ما زال عالياً وأن الأطفال يستخدمون في أسوأ أشكال عمل الأطفال، لا سيما في الزراعة والخدمة المنزلية، ويُستخدمون إلى حدٍ ما في مناجم

الذهب التقليدية والمقالع ومناجم الملح والجبس<sup>(٦٤)</sup>. وأفادت بأن إجبار الأطفال على التسول واحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال وأكثرها تفشياً في النيجر. ويبدأ ذلك عندما ترسل الأسر أبناءها، لا سيما الأولاد، ويُطلق عليهم "الطلاب"، إلى الكنائس بغرض تلقي تعليم قرآني<sup>(٦٥)</sup>. وأوصت بأن يتصدى النيجر على سبيل الاستعجال إلى حالات إجبار الأطفال على التسول، وذلك بسبب منها ملاحقة المعلمين الدينيين الذين يستغلون الأطفال، وتعزيز تنظيم المدارس القرآنية، بغية منع تلك الظاهرة<sup>(٦٦)</sup>. وطلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات إلى النيجر تحديد الأطفال "الطلاب" المجررين على التسول وانتشالهم من تلك الحالات وضمان إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع<sup>(٦٧)</sup>.

٢٩- وحثت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات النيجر على تكثيف جهوده في سبيل مكافحة عمل الأطفال والقضاء عليه تدريجياً بسبب منها اعتماد خطة عمل بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمضفي في بناء قدرات خدمات تفتيش العمل وتعزيز تدريب موظفيها<sup>(٦٨)</sup>. وحثت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق المعايير النيجر على إجراء دراسة استقصائية وطنية بشأن عمل الأطفال في الاقتصاد غير المنظم، لتمكين إدارة العمل من التدخل بمزيد من الفعالية في هذا المجال<sup>(٦٩)</sup>. وحثت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات النيجر على اتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم قدرات خدمات تفتيش العمل وتكثيفها<sup>(٧٠)</sup>.

## جيم- إقامة العدل، بما في ذلك التصدي للإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٣٠- لاحظت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان إحراز تقدم مشجع، لكنها اعتبرت أن على النيجر مواصلة تدعيم نظامه القضائي بضمان مزيد من الاستقلال للسلطة القضائية وبإتاحة مزيد من الموارد للجهات الفاعلة في سلسلة القضاء الجزائي<sup>(٧١)</sup>.

٣١- وأحاط الفريق القطري علماً باهتمام بوثيقة السياسة الوطنية للعدالة وحقوق الإنسان، التي اعتمدت في أعقاب مؤتمر الهيئات القضائية العليا المعقود في عام ٢٠١٢<sup>(٧٢)</sup>.

٣٢- ولاحظ الفريق القطري إنشاء الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية في عام ٢٠١١<sup>(٧٣)</sup>. وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يكثف النيجر جهوده الرامية إلى إعلام الجهات الفاعلة المعنية بسبب الانتصاف القانونية والقضائية المتاحة، وأن يتأكد من أن تيسر الآليات الموجودة، أي الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية وقوافل الدفاع، وصول أضعف الفئات إلى العدالة<sup>(٧٤)</sup>.

٣٣- وفيما يتصل بالتصدي لجماعة بوكو حرام، أوصت مفوضية حقوق الإنسان النيجر بما يلي: تحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة وضمان المساءلة عن جميع التجاوزات وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بصرف النظر عن منصب الجاني أو

رتبته، على أن تؤخذ في الاعتبار عدم إمكانية العفو عن مرتكبي أخطر الجرائم؛ ونشر نتائج التحقيقات المضطلع بها؛ وتوفير الجبر الكافي والفعال للضحايا<sup>(٧٥)</sup>.

٣٤- ولاحظ الفريق القطري إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم الشبيهة به<sup>(٧٦)</sup>، علاوة على مكتب المعلومات والشكاوى/مكافحة الفساد واستغلال النفوذ، وهو مكتب يُتيح للمواطنين خطأً هاتفياً مجاناً من أجل الحصول على المعلومات وإيداع الشكاوى والإبلاغ عن المخالفات في القطاع القضائي<sup>(٧٧)</sup>. وأعربت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان عن تأييدها الشديد لمبادرة مكافحة الفساد<sup>(٧٨)</sup>.

## دال- حرية الدين أو المعتقد، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وحق المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٥- لاحظ الفريق القطري أن مختلف التيارات الدينية تتعايش بسلام إجمالاً، لكنه أشار إلى أن عدة أماكن شهدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ مظاهرات عنيفة أسفرت عن تخريب الكثير من الكنائس والمسكن التابعة لعائلات مسيحية وعن مقتل أفراد كثيرين وإصابة آخرين بجروح<sup>(٧٩)</sup>.

٣٦- ولاحظ الفريق القطري واليونسكو أن الأمر الصادر في عام ٢٠١٠ يُكرس إزالة صفة الجريمة عن المخالفات الصحفية ويحظر العقوبات السالبة للحرية والتوقيف التحفظي لصحفيين يمارسون مهنتهم. وقد استعاض هذا الأمر عن عقوبات السجن بغرامات<sup>(٨٠)</sup>. وأحاط الفريق القطري علماً أيضاً بتوقيع رئيس الجمهورية في عام ٢٠١١ 'إعلان جبل الطاولة'، الذي دعا إلى إلغاء القوانين التي تُقيد حرية الصحافة<sup>(٨١)</sup>. ورغم وجود هذه الترسنة القانونية، أعرب الفريق القطري عن أسفه إزاء إقدام الشرطة القضائية في حالات كثيرة على اعتقال صحفيين وتوقيفهم بسبب تصريحات أدلوا بها في إطار نقاشات أو نشر مقالات صحفية<sup>(٨٢)</sup>.

٣٧- وأشار الفريق القطري إلى أن العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ونقابات العمال كانت تزاوُل أنشطتها بصورة عادية في الإقليم الوطني في عام ٢٠١٤. بيد أن الفريق سجل حالات أُلقي فيها القبض على جهات فاعلة في المجتمع المدني واحتُجزت بصفة مؤقتة بسبب تصريحات أو أفعال اعتبرتها السلطات مخالفاً<sup>(٨٣)</sup>.

٣٨- وشجعت اليونسكو النيجر على دمج حرية الإعلام في تشريعاتها وفقاً للمعايير الدولية<sup>(٨٤)</sup>.

٣٩- ولاحظ الفريق القطري تنظيم انتخابات حرة وشفافة في النيجر وإنشاء مؤسسات جديدة بالثقة في عام ٢٠١١. ولاحظ أيضاً الجهود المبذولة في سبيل تعزيز الحوكمة الرشيدة<sup>(٨٥)</sup>.

٤٠ - ونوهت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان باعتماد نظام حصص لفائدة النساء في المناصب الخاضعة للانتخاب وفي الوظيفة العمومية<sup>(٨٦)</sup>. بيد أن الفريق أعرب عن أسفه لأن تطبيق قانون الحصص تطبيقاً فعلياً لا يزال ضعيفاً<sup>(٨٧)</sup>.

## هاء - الحق في العمل وفي شروط عمل عادلة ومواتية

٤١ - لاحظت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات اعتماد البرنامج القطري للعمل اللائق<sup>(٨٨)</sup>، كما لاحظت أن قانون العمل الجديد يحظر صراحةً أشكالاً معينة من التحرش الجنسي<sup>(٨٩)</sup>.

٤٢ - وطلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات إلى الحكومة تكثيف جهودها في سبيل التأكد من سهر لجان الصحة والسلامة داخل المنشآت على تهيئة ظروف عمل للشباب لا تشكل خطراً على سلامتهم وصحتهم<sup>(٩٠)</sup>. ولاحظت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق المعايير أن هذه اللجان ينبغي أن تشارك في أنشطة التوعية والتدريب المتعلقة بالسلامة<sup>(٩١)</sup>. وطلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية إلى الحكومة اتخاذ خطوات بحيث تكفل للموظفين العموميين غير العاملين في إدارة الدولة حق المفاوضات الجماعية على قدم المساواة مع غيرهم<sup>(٩٢)</sup>.

٤٣ - وأعرب الفريق القطري عن أسفه لأن نسبة النساء في سن العمل العاملات في القطاع الرسمي لا تتجاوز ٣ في المائة، وفقاً لدراسة أجريت في عام ٢٠١٢<sup>(٩٣)</sup>.

## واو - الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق

٤٤ - لاحظ الفريق القطري أن النيجر وضع برنامجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٢-٢٠١٥)<sup>(٩٤)</sup>. بيد أنه لاحظ بقلق أن ٤٨,٢ في المائة من السكان ما زالوا يعيشون في فقر<sup>(٩٥)</sup>. وناشدت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة السلطات الحكومية دمج حقوق الإنسان والبعد الجنساني في برامج واستراتيجيات التنمية والحد من الفقر، ومراعاة حالة أضعف الفئات<sup>(٩٦)</sup>.

٤٥ - وأعرب الفريق القطري عن أسفه لعدم وجود قانون محدد بشأن الحق في الغذاء رغم أن هذا الحق مكرس في الدستور<sup>(٩٧)</sup>، بينما أفادت دراسات استقصائية بأن ٢٣,٧ في المائة من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي<sup>(٩٨)</sup>، وأن نسبة سوء التغذية لم تتطور على مدى السنوات الست الماضية<sup>(٩٩)</sup>. ولاحظ الفريق القطري أن النيجر كان قد التزم بدعم المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالحق في الغذاء وبصياغة مشروع قانون بشأن الحق في الغذاء<sup>(١٠٠)</sup>. ولاحظ الفريق أيضاً وجود إرادة سياسية لمواجهة هذه التحديات تجسدت في قيام الحكومة في عام ٢٠١٢

بإنشاء المفوضية العليا المعنية بمبادرة "النيجريون يغذون النيجريين" (Initiative 3N)<sup>(١٠١)</sup>. ولاحظت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان أن هذه المبادرة قامت على حقوق الإنسان<sup>(١٠٢)</sup>.

## زاي - الحق في الصحة

٤٦ - لاحظ الفريق القطري أن النيجر وضع خططاً للتنمية الصحية واستراتيجيات وبرامج ترمي إلى تعزيز وصول السكان إلى الخدمات الصحية<sup>(١٠٣)</sup>. ولاحظ الفريق أيضاً ما جاء في أحد التقارير من أن النيجر أحرز، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٣<sup>(١٠٤)</sup>، تقدماً مهماً في ما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع، إذ تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما تراجع معدل وفيات الأمومة<sup>(١٠٥)</sup>. بيد أن الفريق أعرب عن أسفه لأن الحصول على الخدمات الصحية يشكل تحدياً جسيماً، إذ لا يحصل على الرعاية الصحية سوى ٤٧ في المائة من السكان<sup>(١٠٦)</sup>.

٤٧ - وأعرب الفريق القطري أيضاً عن قلقه لأن المراهقين يعانون ضعفاً أكبر إذ يواجهون مشاكل صحية محددة تعطل نموهم الكامل<sup>(١٠٧)</sup>.

٤٨ - وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بإنشاء عيادات متنقلة لفائدة جماعات الرحل بغية ضمان وصولهم بالقدر الكافي إلى الخدمات الصحية، وبخاصة خدمات الرعاية عند الولادة<sup>(١٠٨)</sup>.

## حاء - الحق في التعليم

٤٩ - بالإشارة إلى التوصيات المقدمة في أثناء جولة الاستعراض الدوري الأولى<sup>(١٠٩)</sup>، لاحظت اليونسكو أن النيجر اعتمد البرنامج القطاعي للتعليم والتدريب (٢٠١٢-٢٠٢٠)<sup>(١١٠)</sup>. وحثت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق المعايير النيجر على تطوير نظام التعليم وتعزيزه بسبل منها اتخاذ تدابير فعالة، في إطار البرنامج القطاعي للتعليم والتدريب<sup>(١١١)</sup>.

٥٠ - ولاحظ الفريق القطري ما جاء في التقرير العالمي المتعلق بالتنمية البشرية والصادر في عام ٢٠١٣ من أن النيجر أحرز تقدماً فيما يتعلق بمدة التعليم المتوقعة ومتوسط مدة التعليم<sup>(١١٢)</sup>. ولاحظ الفريق أيضاً إحراز تقدم كمي فيما يتعلق بإجمالي نسبة القبول في التعليم الابتدائي<sup>(١١٣)</sup>. بيد أن الفوارق مستمرة، من جهة، بين إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس في المناطق الحضرية والنسبة ذاتها في المناطق الريفية، ومن جهة أخرى، بين الجنسين<sup>(١١٤)</sup>.

٥١ - ولاحظ الفريق القطري أن مشروع قانون بشأن تعليم الفتيات في المدارس حتى سن الثامنة عشرة كان قد أعادته الجمعية الوطنية لإعادة النظر فيه في أعقاب احتجاجات أعربت عنها جمعيات إسلامية<sup>(١١٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، يساور الفريق القلق بشأن تعميم يقصي بصفة نهائية البنات الأمهات المسجلات في صفوف دراسية معينة. وبخصوص البنات الحوامل، ينص التعميم

وقرار آخر على الطرد المؤقت في حالة البنات غير المتزوجات والطرء النهائي في حالة البنات المتزوجات<sup>(١١٦)</sup>.

٥٢- وأوصت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بأن يكفل النيجر لجميع الأطفال البالغين سن التعليم الإلزامي، بمن فيهم العبيد السابقون والمنحدرون من العبيد، ولا سيما البنات، الحصول على التعليم الحكومي المجاني الجيد على قدم المساواة مع غيرهم، وذلك بسبل منها تخصيص ميزانية كافية للبنية الأساسية المدرسية الملائمة والإطعام المدرسي وتدريب المدرسين تدريبا سليما، وبتوعية الوالدين في المناطق التي تنخفض فيها معدلات الالتحاق بالمدارس بأهمية التعليم<sup>(١١٧)</sup>. وحثت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق المعايير النيجر على منع عمل الأطفال دون سن الرابعة عشرة والحد من معدلات التسرب المدرسي<sup>(١١٨)</sup>.

٥٣- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يتخذ النيجر تدابير لتكثيف برنامج المدارس المتنقلة بغية زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس ونسبة معرفة القراءة والكتابة في صفوف جماعات الرحل<sup>(١١٩)</sup>.

## طاء- الحقوق الثقافية

٥٤- شجعت اليونسكو النيجر على تنفيذ الأحكام ذات الصلة التي تشجع على زيادة فرص الاستفادة من التراث الثقافي والتعبير الإبداعي والمشاركة فيهما تنفيذاً كاملاً. ويشجع النيجر أيضاً على أن يولي في هذا الصدد الاعتبار الواجب لمشاركة المجتمعات المحلية وجهات الاختصاص والعناصر الفاعلة الثقافية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب الفئات الضعيفة، وأن يكفل إتاحة فرص متساوية للنساء والبنات<sup>(١٢٠)</sup>.

## ياء- الأقليات والشعوب الأصلية

٥٥- لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري باهتمام إضفاء طابع مؤسسي على تقاليد "القرابة بالمزاح"، وهي أسلوب خفي لتسوية المنازعات بين الجماعات، لكنها أعربت عن انشغالها إزاء المعلومات المتعلقة بوجود توترات، بل منازعات، بين جماعات الرحل وسائر السكان، لا سيما المزارعين. وأعربت اللجنة عن تقديرها لاعتماد قانون الأرياف وقانون المياه وقانون الرعاة بهدف تسوية المشاكل المتواترة المتصلة بالترحال، لكنها أعربت عن قلقها إزاء تعارض أحكام تلك القوانين. وأعربت اللجنة عن أسفها كذلك لأن قانون الرعاة المعتمد منذ عام ٢٠١٠ لم يصدر بعد<sup>(١٢١)</sup>.

٥٦- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يروج النيجر في كامل أنحاء إقليمه لاستخدام ممارسة "القرابة بالمزاح" ويواصل إجراءات توعية الطوائف أو الجماعات الإثنية المعنية؛ ويوائم بين قانون الأرياف وقانون المياه وقانون الرعاة؛ ويصدر قانون الرعاة المعتمد في عام ٢٠١٠ ويعتمد النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه بصورة فعالة<sup>(١٢٢)</sup>.

٥٧- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يواصل النيجر تطبيق تدابير خاصة في ميادين منها الحق في التعليم والحق في العمل والحق في السكن، ويعتمد استراتيجية شاملة بشأن حالة أفراد الأقليات والشعوب التي تعرّف نفسها بأنها شعوب أصلية<sup>(١٢٣)</sup>.

## كاف- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٥٨- أفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن الوضع الأمني الهش في غرب أفريقيا لم يمنع النيجر من أن يصبح من الدول الرئيسية المستضيفة للاجئين ومن المضي في تطبيق سياسة الأبواب المفتوحة أمام اللاجئين. وأشادت مفوضية شؤون اللاجئين بالنيجر لما أبداه من إرادة والتزام فيما يتعلق باستيفاء المعايير الدولية في مجال حماية اللاجئين<sup>(١٢٤)</sup>.

٥٩- ولاحظ الفريق القطري أن القانون الوطني يميز معاملة اللاجئين كما يعامل المواطنون من حيث الوصول إلى فرص العمل والتعليم والصحة والسكن والأمن الشخصي وأمن الممتلكات، إلى جانب حرية اختيار مكان الإقامة وحرية التنقل<sup>(١٢٥)</sup>.

٦٠- وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين إلى النيجر سلسلة من التوصيات من بينها: المضي في تعزيز تنفيذ مخطط الحماية المؤقتة للاجئين وفقاً للمعايير الدولية، وضمان نوعية إجراءات الفرز وفعاليتها؛ وزيادة عدد الموظفين المكلفين بتقييم الأهلية وبناء قدراتهم<sup>(١٢٦)</sup>؛ وإجراء تحليل معمق للتشريعات القائمة المتعلقة باللاجئين؛ وتوخي الفعالية في تنفيذ التشريعات الوطنية المتعلقة بالجنسية؛ وإيلاء اهتمام خاص لطلبات التجنيس التي يقدمها اللاجئون بغية ضمان الإسراع في معالجة تلك الطلبات؛ ووضع استراتيجية للإدماج المحلي وخطة عمل قائمة على احتياجات اللاجئين<sup>(١٢٧)</sup>.

٦١- وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين أيضاً بإنشاء آليات لتحديد هوية المقاتلين أو الأشخاص المرتبطين بجماعات مسلحة وفصلهم عن المدنيين، عملاً بمبادئ مفوضية شؤون اللاجئين التوجيهية المتعلقة بالحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء وبمبادئ القانون الدولي<sup>(١٢٨)</sup>.

٦٢- ولاحظ الفريق القطري أن النيجر اعتمد مؤخراً قانوناً يتفق وأحكام بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين<sup>(١٢٩)</sup>. بيد أنه لاحظ أيضاً أن العديد من المهاجرين الذين يعبرون النيجر موجودون في البلد بلا حماية ولا موارد تسمح لهم بالعودة إلى بلدانهم الأصلي<sup>(١٣٠)</sup>. وأشار الفريق أيضاً إلى العثور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على جثث ٩٢ مهاجراً في الصحراء. وعلى الرغم من التدابير المتخذة، فقد عُثر أيضاً، في مطلع شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، على ٤٨ جثة أخرى في الصحراء النيجرية<sup>(١٣١)</sup>.

٦٣- ولاحظت مفوضية شؤون اللاجئين بقلق أن قرابة ٨٠ في المائة من رعايا النيجر ونيجيريا الذين يلتمسون اللجوء في منطقة تيفا لا يملكون وثائق الهوية، وهو ما يشير شواغل بشأن خطر وقوع هؤلاء في حالة انعدام الجنسية<sup>(١٣٢)</sup>. وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين بأن يستثمر النيجر في تسجيل الولادات وفي تسجيل الناجحين وإصدار بطاقات هوية وطنية وإدارة الحدود<sup>(١٣٣)</sup>. وأوصى الفريق القطري بإجراء تحليل معمق للتشريعات القائمة فيما يتعلق بمسائل منع حالات انعدام الجنسية والحد منها بغية تحديد الإصلاحات الضرورية الممكنة<sup>(١٣٤)</sup>.

## لام- المشردون داخلياً

٦٤- أفادت تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين بأن ٧٠ ٠٠٠ مواطن نيجري عادوا من بلد مجاور إلى منطقة ديفا في عام ٢٠١٣ بسبب أعمال العنف. وأفادت المفوضية بأنهم يعيشون حالة شبيهة بالتشرد الداخلي<sup>(١٣٥)</sup>.

٦٥- ولاحظت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين بقلق أيضاً تشرد السكان بسبب هجمات بوكو حرام<sup>(١٣٦)</sup>. وأعرب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن قلقه أيضاً إزاء حالة أخرى تتعلق بتشريد آلاف المدنيين في مناطق منها النيجر<sup>(١٣٧)</sup>.

٦٦- وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن هجمات المتمردين في منطقة ديفا وانعدام الأمن في بعض أنحاء المنطقة، مثل بوسو وجزر بحيرة تشاد، تسببت في شباط/فبراير ٢٠١٥، في تشريد أعداد كبيرة من السكان. وتفيد التقديرات بأن قرابة ٥٠ ٠٠٠ مواطن نيجري تعرّضوا للتشريد القسري، لا سيما داخل منطقة ديفا. وظلت بعض المناطق "مغلقة"، بما فيها جزر بحيرة تشاد. وظل الوصول إلى الأشخاص المتأثرين يشكل تحدياً كبيراً<sup>(١٣٨)</sup>.

٦٧- وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن حكومة النيجر صدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا، لكنها لم تعتمد بعد إطاراً قانونياً وطنياً يتعلق خصيصاً بالمشردين داخلياً في النيجر<sup>(١٣٩)</sup>. وأشارت مفوضية شؤون اللاجئين والفريق القطري إلى أن أغلبية المشردين في النيجر معرضون للخطر ويعيشون في خصاصة شديدة<sup>(١٤٠)</sup>.

٦٨- وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين إلى النيجر توصيات منها تكثيف جهوده في سبيل اعتماد قانون وطني بشأن التشريد الداخلي وتعزيز الحماية المتوافرة حالياً للمشردين داخلياً وللسكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع، ودمج حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم في النظم الوطنية للحماية والمساعدة الاجتماعية وفي الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية<sup>(١٤١)</sup>. وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين بأن يكفل النيجر اعتماد نهج منسق أو استراتيجية عودة تنص على إجراء التقييمات المناسبة وتنفيذ تدابير الحماية لضمان العودة الآمنة والمأمونة<sup>(١٤٢)</sup>.



## ميم - الحق في التنمية، والقضايا البيئية

٦٩- أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء الآثار السلبية على البيئة وعلى صحة وأمن الجماعات التي تعيش في مناطق استغلال الموارد الطبيعية للبلد، لا سيما اليورانيوم. كما يساورها القلق إزاء المعلومات التي تشير إلى عدم إجراء مشاورات جدية مع المجتمعات المحلية المتضررة بشأن آثار أنشطة التعدين. واللجنة منشغلة كذلك إزاء سوء إدارة تلك الموارد التي يُقال إنها لا تفيد المناطق المتضررة<sup>(١٤٣)</sup>.

٧٠- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يكفل النيجر الحصول على المياه بالكمية والنوعية المناسبين للسكان في المناطق التي اعتادوا العيش فيها، لا سيما منطقة عابير؛ وأن يتأكد من أن استغلال اليورانيوم لا يعود بالضرر على صحة السكان ولا على حماية البيئة. ودعت اللجنة النيجر إلى إنشاء آليات تتيح تفتيش هذه المواقع بانتظام وفرض رقابة فعالة على إدارة الموارد المخصصة للبلديات<sup>(١٤٤)</sup>.

٧١- وعلاوة على ذلك، أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري النيجر بتعزيز تدابير الأمن والحماية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية؛ ووقف تنفيذ المشاريع التي لم تحدد بعد آثارها على حقوق الإنسان بواسطة دراسة مستقلة؛ وإجراء مشاورات عامة مع الجماعات الأصلية المعنية<sup>(١٤٥)</sup>.

## نون - حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٧٢- أبلغت مفوضية حقوق الإنسان بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يُزعم أن بعض القوات الحكومية ارتكبتها في أثناء عمليات قمع التمرد، بما يشمل حالات قتل خارج نطاق القضاء، وحالات اختفاء قسري، وحالات توقيف واحتجاز تعسفيين، وإساءة المعاملة. وأوصت المفوضية بإجراء تحقيقات سريعة وشاملة ومستقلة<sup>(١٤٦)</sup>، وباعتماد أو تنقيح القوانين والسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب حرصاً على امتثال المعايير الدولية<sup>(١٤٧)</sup>. وأوصت المفوضية أيضاً بأن يعتمد النيجر استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف المقترن بالعنف، وضمان اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويقوم على مشاركة الأشخاص المتأثرين مشاركة فعلية<sup>(١٤٨)</sup>.

### Notes

<sup>1</sup> Unless indicated otherwise, the status of ratification of instruments listed in the table may be found on the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://treaties.un.org/>. Please also refer to the United Nations compilation on the Niger from the previous cycle (A/HRC/WG.6/10/NER/2).

<sup>2</sup> The following abbreviations have been used in the present documents:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination.
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR.
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights.
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR.

ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty.
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW.
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.
OP-CAT	Optional Protocol to CAT.
CRC	Convention on the Rights of the Child.
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict.
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography.
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure.
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families.
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities.
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD.
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

<sup>3</sup> Individual complaints: ICCPR-OP 1, art. 1; OP-CEDAW, art. 1; OP-CRPD, art. 1; OP-ICESCR, art. 1; OP-CRC-IC, art. 5; ICERD, art. 14; CAT, art. 22; ICRMW, art. 77; and ICPPED, art. 31. Inquiry procedure: OP-CEDAW, art. 8; CAT, art. 20; ICPPED, art. 33; OP-CRPD, art. 6; OP-ICESCR, art. 11; and OP-CRC-IC, art. 13. Inter-State complaints: ICCPR, art. 41; ICRMW, art. 76; ICPPED, art. 32; CAT, art. 21; OP-ICESCR, art. 10; and OP-CRC-IC, art. 12. Urgent action: ICPPED, art. 30.

<sup>4</sup> Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

<sup>5</sup> 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons, and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

<sup>6</sup> Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Geneva Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II). For the official status of ratifications, see International Committee of the Red Cross, [www.icrc.org/IHL](http://www.icrc.org/IHL).

<sup>7</sup> Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see International Committee of the Red Cross, [www.icrc.org/IHL](http://www.icrc.org/IHL).

<sup>8</sup> International Labour Organization (ILO) Forced Labour Convention, 1930 (No. 29); Abolition of Forced Labour Convention, 1957 (No. 105); Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87); Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98); Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100); Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111).

<sup>9</sup> ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) and Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182).

<sup>10</sup> International Labour Organization, Indigenous and Tribal Peoples Convention, 1989 (No. 169); and Domestic Workers Convention, 2011 (No. 189).

<sup>11</sup> For the full text of recommendations, see A/HRC/17/15, paras. 78.9 (Canada) and 78.10 (Norway).

<sup>12</sup> Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) submission for the universal periodic review for the Niger, p. 8.

<sup>13</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).

<sup>14</sup> For the full text of recommendations, see A/HRC/17/15, para. 78.1 (France).

<sup>15</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 14.

<sup>16</sup> *Ibid.*, para. 7.

<sup>17</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).

<sup>18</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 7.

<sup>19</sup> *Ibid.*, para. 11.

<sup>20</sup> *Ibid.*, para. 8.

<sup>21</sup> *Ibid.*, para. 9.

<sup>22</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).

<sup>23</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 30.

<sup>24</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 15.

- <sup>25</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).
- <sup>26</sup> Letter from the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to the Permanent Mission of the Niger to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, dated 27 August 2010, available from [www2.ohchr.org/english/bodies/cerd/docs/early\\_warning/Niger27082010.pdf](http://www2.ohchr.org/english/bodies/cerd/docs/early_warning/Niger27082010.pdf).
- <sup>27</sup> For the titles of special procedure mandate holders, see [www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Welcomepage.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Welcomepage.aspx).
- <sup>28</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).
- <sup>29</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 80.
- <sup>30</sup> For the full text of recommendations, see A/HRC/17/15, para. 76.33 (Azerbaijan); 78.19 (Slovakia); 78.33 (Brazil).
- <sup>31</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 8.
- <sup>32</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 15.
- <sup>33</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).
- <sup>34</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 102.
- <sup>35</sup> *Ibid.*, para. 99 (b).
- <sup>36</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101\\_COMMENT\\_ID:3170975](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_COMMENT_ID:3170975).
- <sup>37</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 33.
- <sup>38</sup> *Ibid.*, para. 30.
- <sup>39</sup> *Ibid.*, para. 32.
- <sup>40</sup> [www.un.org/press/fr/2015/sgsm16779.doc.htm](http://www.un.org/press/fr/2015/sgsm16779.doc.htm).
- <sup>41</sup> See A/HRC/30/67, para. 78.
- <sup>42</sup> *Ibid.*, para. 81 (a).
- <sup>43</sup> *Ibid.*, para. 78.
- <sup>44</sup> UNCHR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 9.
- <sup>45</sup> See A/HRC/30/67, para. 81 (f).
- <sup>46</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F).
- <sup>47</sup> [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).
- <sup>48</sup> See statement by the Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences, upon the end of her mission to the Niger (11-21 November 2014), available at [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15329&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15329&LangID=E).
- <sup>49</sup> UNCHR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 9.
- <sup>50</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 54.
- <sup>51</sup> *Ibid.*, para. 55.
- <sup>52</sup> See A/HRC/30/67, para. 81 (f).
- <sup>53</sup> UNCHR submission to the universal periodic review of the Niger, p. 8.
- <sup>54</sup> For the full text of recommendations, see A/HRC/17/15, paras. 76.37, 76.44 (Switzerland); 76.38 (Sweden); 76.39 (Norway); 76.40 (Poland) 76.41 (Spain); 76.42 (Luxembourg); 76.45 (Slovakia); 76.46 (Sweden); 76.48 (United States of America).
- <sup>55</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Forced Labour Convention, 1930 (No. 29) — Niger, 2012, published 102nd ILC session (2013), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101\\_COMMENT\\_ID:3149830](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_COMMENT_ID:3149830).
- <sup>56</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 96.
- <sup>57</sup> *Ibid.*, para. 98.
- <sup>58</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 11.
- <sup>59</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F).
- <sup>60</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15330&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15330&LangID=F).
- <sup>61</sup> OHCHR report 2015 (forthcoming), p.10.
- <sup>62</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 99 (f).
- <sup>63</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Worst Forms of Labour Convention, 1999 (No. 182) — Niger, adopted in 2007, published 97th ILC session (2008), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:2287418](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2287418).
- <sup>64</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 59.
- <sup>65</sup> *Ibid.*, para. 61.
- <sup>66</sup> *Ibid.*, para. 100 (k).

- <sup>67</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182) — Niger, adopted in 2012, published 102nd ILC session (2013) available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3083678](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3083678).
- <sup>68</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from: [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3187961](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3187961).
- <sup>69</sup> ILO Committee on the Application of Standards, discussion of individual case concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138), 2014, published 103rd ILC session (2014), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3175056](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3175056).
- <sup>70</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182) — Niger, adopted in 2011, published 101st ILC session (2012), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:2700666](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2700666).
- <sup>71</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12119&LangID=F).
- <sup>72</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 46-47.
- <sup>73</sup> *Ibid.*, para. 48.
- <sup>74</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 13.
- <sup>75</sup> See A/HRC/30/67, para. 81 (b).
- <sup>76</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 50.
- <sup>77</sup> *Ibid.*, para. 49.
- <sup>78</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F).
- <sup>79</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, paras. 52-53.
- <sup>80</sup> *Ibid.*, para. 54, and UNESCO submission for the universal periodic review of the Niger, para. 37.
- <sup>81</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 55.
- <sup>82</sup> *Ibid.*, para. 56.
- <sup>83</sup> *Ibid.*, para. 59.
- <sup>84</sup> UNESCO submission for the universal periodic review of the Niger, para. 45.
- <sup>85</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 6.
- <sup>86</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F).
- <sup>87</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 26.
- <sup>88</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, direct request concerning ILO Human Resources Development Convention, 1975 (No. 142) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101\\_COMMENT\\_ID:3158665](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101_COMMENT_ID:3158665).
- <sup>89</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101\\_COMMENT\\_ID:3170975](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101_COMMENT_ID:3170975).
- <sup>90</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3187961](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3187961).
- <sup>91</sup> ILO Committee on the Application of Standards, discussion of individual case concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) — Niger, 2014, published 103rd ILC session (2014), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3175056](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3175056).
- <sup>92</sup> ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, observation concerning Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98) — Niger, adopted in 2014, published 104th ILC session (2015), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3187264](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3187264).
- <sup>93</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 28.
- <sup>94</sup> *Ibid.*, para. 4.
- <sup>95</sup> *Ibid.*, para. 3.
- <sup>96</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15330&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15330&LangID=F).
- <sup>97</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 82.
- <sup>98</sup> *Ibid.*, para. 80.
- <sup>99</sup> *Ibid.*, para. 81.
- <sup>100</sup> *Ibid.*, para. 85.
- <sup>101</sup> *Ibid.*, para. 83.

- <sup>102</sup> See [www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F](http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12049&LangID=F).
- <sup>103</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 61.
- <sup>104</sup> *Ibid.*, para. 60.
- <sup>105</sup> *Ibid.*, para. 3.
- <sup>106</sup> *Ibid.*, para. 61.
- <sup>107</sup> *Ibid.*, para. 62.
- <sup>108</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 17.
- <sup>109</sup> For the full text of recommendations, see A/HRC/17/15, paras. 76.8 (Slovenia), 76.9 (Thailand), 76.14 (Cuba), 76.20 (Spain), 76.36, 76.73 (Ecuador), 76.71 (Saudi Arabia), 76.75 (Malaysia).
- <sup>110</sup> See UNESCO submission for the universal periodic review of the Niger, para. 42.
- <sup>111</sup> ILO Committee on the Application of Standards, discussion of individual case concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) — Niger, 2013, published 103rd ILC session (2014), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3175056](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3175056).
- <sup>112</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 67.
- <sup>113</sup> *Ibid.*, para. 65.
- <sup>114</sup> *Ibid.*, para. 66.
- <sup>115</sup> *Ibid.*, para. 22.
- <sup>116</sup> *Ibid.*, para. 63.
- <sup>117</sup> See A/HRC/30/35/Add.1, para. 101 (e).
- <sup>118</sup> ILO Committee on the Application of Standards, discussion of individual case concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138) — Niger, 2013, published 103rd ILC session (2014), available from [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3175056](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3175056).
- <sup>119</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 17.
- <sup>120</sup> UNESCO submission for the universal periodic review of the Niger, para. 44.
- <sup>121</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 20.
- <sup>122</sup> *Ibid.*, para. 21.
- <sup>123</sup> *Ibid.*, para. 17.
- <sup>124</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 3.
- <sup>125</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 76.
- <sup>126</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 6.
- <sup>127</sup> *Ibid.*, pp. 7-8.
- <sup>128</sup> *Ibid.*, p. 6.
- <sup>129</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 73.
- <sup>130</sup> *Ibid.*, para. 71.
- <sup>131</sup> *Ibid.*, para. 72.
- <sup>132</sup> UNCHR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 3.
- <sup>133</sup> *Ibid.*, pp. 10-11.
- <sup>134</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 79.
- <sup>135</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 2.
- <sup>136</sup> See CMW/C/NER/QPR/1, para. 33.
- <sup>137</sup> See [www.un.org/press/fr/2015/sgsm16779.doc.htm](http://www.un.org/press/fr/2015/sgsm16779.doc.htm).
- <sup>138</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 9.
- <sup>139</sup> *Ibid.*, p. 9.
- <sup>140</sup> See UNCT submission for the universal periodic review of the Niger, para. 32. See also UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, p. 2.
- <sup>141</sup> UNHCR submission for the universal periodic review of the Niger, pp. 9-10.
- <sup>142</sup> See A/HRC/30/67, para. 81 (j).
- <sup>143</sup> See CERD/C/NER/CO/15-21, para. 18.
- <sup>144</sup> *Ibid.*, para. 19.
- <sup>145</sup> *Ibid.*, para. 19.
- <sup>146</sup> See A/HRC/30/67, para. 79.
- <sup>147</sup> *Ibid.*, para. 81 (c).
- <sup>148</sup> *Ibid.*, para. 81 (d).